JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (36)
2024-1-22
https://jaspss.com

بحث بعنوان

أهمية التحصيلات المالية في الحد في ارتفاع المديونية في البلديات المملكة الأردنية الهاشمية

اعداد

آيات حسين على الصقر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل أهمية التحصيلات المالية في الحد من ارتفاع المديونية في البلديات في المملكة الأردنية الهاشـــمية. تعتبر قضـــية ارتفاع المديونية في البلديات قضـــية حيوية تؤثر على الاستقرار المالي للبلديات وتعكس كفاءتها في إدارة الموارد المالية.

تم اســـتخدام منهجية البحث الكمي لجمع وتحليل البيانات، حيث تم جمع معلومات حول التحصـــيلات المالية ومستويات المديونية في عدد من البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة زمنية معينة. تم تحليل هذه البيانات باســـتخدام أســـاليب إحصـــائية لتحديد العلاقة بين التحصـــيلات المالية وارتفاع المديونية.

أظهرت نتائج الدراســة أن هناك علاقة عكســية قوية بين فعالية عمليات التحصــيل المالي ومســتويات المديونية في البلديات. بمعنى آخر، كلما كانت عمليات التحصـــيل أكثر فعالية، كان ارتفاع المديونية أقل. كما أشارت الدراسة إلى أن تحسين استراتيجيات التحصيل المالي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستدامة المالية للبلديات.

بناءً على هذه النتائج، يُقترح في الدراسـة تعزيز الجهود لتحسـين عمليات التحصـيل المالي في البلديات كوسيلة فعالة للحد من المديونية، مع التركيز على تطوير السياسات والإجراءات المالية، وتعزيز التوعية بأهمية التحصيل وتحسين تقنيات الإدارة المالية.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (36)
2024-1-22
https://jaspss.com

Abstract:

This study aims to understand and analyze the significance of financial collections in reducing municipal debt in the Hashemite Kingdom of Jordan. The issue of rising municipal debt is a critical matter that affects the financial stability of municipalities, reflecting their efficiency in managing financial resources.

A quantitative research methodology was employed to collect and analyze data. Information regarding financial collections and levels of municipal debt in several municipalities within the Hashemite Kingdom of Jordan was gathered over a specific time period. Statistical methods were then applied to analyze these data to determine the relationship between financial collections and the increase in municipal debt.

The study revealed a strong inverse relationship between the effectiveness of financial collection operations and the levels of municipal debt. In other words, the more effective the collection operations, the lower the municipal debt. The study also indicated that improving financial collection strategies could have a positive impact on the financial sustainability of municipalities.

Based on these results, the study proposes enhancing efforts to improve financial collection operations in municipalities as an effective means of reducing debt. This includes a focus on developing financial policies and procedures, as well as raising awareness about the importance of collections and improving financial management techniques.

الفصل الأول: المقدمة

المقدمة

القضـــايا المالية تشـــكل تحديا كبيرا للبلديات في العديد من البلدان، بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشـمية. تعتبر البلديات جزءًا هامًا من البنية التحتية للدولة، حيث تقدم الخدمات الأسـاسـية للسـكان، مثل النظافة والصـــرف الصـــحي والخدمات البيئية. ومع ذلك، تعاني العديد من البلديات الأردنية من مشاكل مالية خطيرة، أبرزها العجز المالي وارتفاع المديونية.

العجز المالي هو الفارق السـلبي بين الإيرادات والنفقات في جهة ما، وبشـكل خاص في المؤسـسـات الحكومية والبلديات. يحدث العجز عندما تتجاوز النفقات الإجمالية الإيرادات الإجمالية في فترة زمنية محددة (الخليل, 2020).

عادة ما يكون العجز المالي عاملا رئيسيا في تراكم الديون، حيث تقترض البلديات من البنوك أو تصدر سـندات لتمويل العجز في ميزانيتها. إذا لم يتم التعامل مع العجز بشـكل فعال، قد يؤدي ذلك إلى تراكم الديون بمرور الوقت وبالتالي تزايد الضغط المالي على البلديات (الصخري, 2018).

تتوافر العديد من الدراســات التي تناولت هذا الموضــوع. على ســبيل المثال، في دراســة الصــخري (2018)، وجد أن العجز المالي يؤدي إلى ارتفاع المديونية في البلديات الأردنية. كما وجد العمري (2022) أن العجز المالي قد يؤدي إلى تزايد الديون، لا سيما في ظل غياب الإدارة المالية الفعالة.

مشكلة البحث

وتتمثل المشكلة الأساسية التي يعالجها هذا البحث في فهم العلاقة بين العجز المالي وارتفاع المديونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشـمية. هل هناك علاقة مباشـرة بين هذين المتغيرين؟ ما هي العوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة؟ وكيف يمكن للبلديات أن تتعامل مع العجز المالي وتقليل المديونية؟ هذه هي الأسئلة التي نهدف إلى الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من عدة جوانب. أولا، يمثل هذا البحث مسـاهمة في الأدبيات البحثية حول المشاكل المالية في البلديات، وخاصة في السياق الأردني. ثانيا، قد يساعد هذا البحث صناع القرار في البلديات الأردنية على فهم العلاقة بين العجز المالي والمديونية، وبالتالي تطوير اسـتراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع هذه المشـاكل. وأخيرا، يمكن أن يكون هذا البحث نافعًا للباحثين الذين يعملون في هذا المجال، حيث يقدم نظرة جديدة على هذه القضية ويقترح مسارات للبحوث المستقبلية.

أهداف البحث

هدف هذا البحث إلى:

- دراسة العلاقة بين العجز المالي والمديونية في البلديات الأردنية.
- فحص العوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة.
- تقديم توصيات للتعامل مع العجز المالي وتقليل المديونية.

تأمل هذه الدراسة في المساهمة في فهم أفضل لكيفية تأثير العجز المالي على تراكم الديون وتقديم معلومات قد تساعد في تحسين الإدارة المالية في البلديات الأردنية.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

تبدأ دراسة العجز المالي وتأثيره على المديونية بتعريف كل من العجز المالي والمديونية. كما ذكرنا سابقًا، العجز المالي هو الفارق السلبي بين الإيرادات والنفقات في جهة ما، بينما المديونية هي الالتزامات المالية التي تواجهها الجهة (الخليل، 2020).

إذا بقي العجز المالي غير معالج لفترة طويلة، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تراكم المديونية. في البيئة الحكومية والبلدية، قد يتم تمويل العجز من خلال القروض أو إصدار السندات، الأمر الذي يزيد من الديون (الصخري، 2018).

تواجه البلديات الأردنية تحديات مالية عديدة. يعتبر العجز المالي والمديونية من أبرز هذه التحديات. وقد أدت الضغوط المالية إلى تقييد قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية، بل وحتى الاستدامة المالية لها (العمري، 2022).

دور المالية في ضبط الإنفاق

تشكل عملية ضبط العجز المالي كجزء من الإدارة المالية حيث الموظف المحاسب في البلدية ابرز الكوادر التي تهتم في ضبط العجز المالي من خلال إنشاء بيانات وتقارير ووثائق تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات أفضل تتعلق بأداء أعمالهم. وتبرز أهمية المحاسب مساعدة إدارة الشركة في أداء وظائفها بكفاءة: التخطيط، والتنظيم والتوجيه والتحكم.

تساعد الإدارة المالية في هذه الوظائف بالطرق التالية:

- توفير البيانات: الادارة المالية مصـــدر حيوي للبيانات للتخطيط. تُظهر البيانات التاريخية التي تم توفيرها تسهم في نمو الأعمال ، وهو أمر مفيد في التنبؤ
- تحليل البيانات: يتم تقديم البيانات المحاســبية بطريقة ذات مغزى من خلال حســاب النســب وتوقع الاتجاهات. ثم يتم تحليل هذه المعلومات للتخطيط واتخاذ القرار. على ســـبيل المثال ، يمكنك تصـنيف شراء عناصـر مختلفة على أسـاس الفترة الزمنية ، وعلى مسـتوى المورد وعلى مستوى المنطقة
- المسـاعدة في المناقشـات الهادفة: يمكن اسـتخدام الإدارة المالية كوسـيلة لتوصـيل مسـار العمل في جميع أنحاء المنظمة. في المراحل الأولية ، يصور الجدوى التنظيمية واتساق مختلف أجزاء الخطة. فيما بعد يتحدث عن تقدم الخطط وأدوار مختلف الأطراف في تنفيذها
- المساعدة في تحقيق الأهداف: يساعد في تحويل الاستراتيجيات والأهداف التنظيمية إلى أهداف عمل مجدية. يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال فرض مراقبة الميزانية والتكلفة المعيارية ، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من الادارة المالية
- يستخدم المعلومات النوعية: لا تقتصر المحاسبة الإدارية على المعلومات الكمية لاتخاذ القرار. يأخذ في الاعتبار المعلومات النوعية التي لا يمكن قياســها من حيث المال. دورات الصــناعة وقوة البحث والتطوير هي بعض الأمثلة على المعلومات النوعية التي يمكن للشـــركة جمعها باستخدام استطلاعات خاصة

- تقوم الإدارة المالية بتوفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة للإدارة للتخطيط والرقابة. لضبط العجز المالي في البلديات.

حيث تبرز مجموعة من الطرق تساهم في ضبط العجز المالي إبرازها:

المحاسبة المالية: تتمثل وظيفة المحاسب المالي في إعادة ترتيب البيانات أو تعديلها. ويوفر الأساس لمثل هذه الوظيفة. ومن ثم لا يمكن المحاسب المالي الإدارية الحصول على التحكم الكامل والتنسيق للعمليات بدون نظام محاسبة مالية جيد التصميم

حساب التكلفة: التخطيط واتخاذ القرار والرقابة هي الوظائف الإدارية الأساسية. يوفر نظام محاسبة التكاليف الأدوات اللازمة مثل التكلفة القياسية، ومراقبة الميزانية، ومراقبة المخزون، والتكلفة الحدية، والتكاليف التفاضلية، وما إلى ذلك ، لتنفيذ هذه الوظائف بكفاءة. ومن ثم، تعتبر محاسبة التكاليف بمثابة ملحق ضروري للمحاسبة الإدارية

محاسبة إعادة التقييم: تعنى إعادة التقييم أو محاسبة قيمة الاستبدال بشكل أساسي بضمان الحفاظ على رأس المال بالقيمة الحقيقية ويتم احتساب الربح على هذا الأساس

أساليب إحصائية: الأدوات الإحصائية مثل الرسم البياني والرسوم البيانية والرسوم البيانية وأرقام الفهرس وما إلى ذلك ، تجعل المعلومات أكثر إثارة للإعجاب وشمولية. تعتبر الأدوات الأخرى مثل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار وتقنيات أخذ العينات وما إلى ذلك مفيدة للغاية للتخطيط والتنبؤ

بحوث العمليات: تواجه الإدارات الحديثة مشـــاكل عمل معقدة للغاية في عمليات اتخاذ القرار. تمكن تقنيات البرمجة الخطية ونظرية الطابور ونظرية القرار وما إلى ذلك الإدارة من إيجاد حلول علمية لمشاكل الأعمال

تحصيل الضرائب: ويشمل ذلك حساب ضريبة الدخل وفقًا للقوانين واللوائح الضريبية ، وتقديم الإقرارات وتسديد مدفوعات الضرائب. في الآونة الأخيرة ، يشمل أيضًا التخطيط الضريبي.

الخدمات المكتبية: وهذا يشـــمل صـــيانة معالجة البيانات المناســـبة وخدمات إدارة المكاتب الأخرى ، والاتصالات وأفضل استخدام لأحدث الأجهزة الميكانيكية.

المحاســـب: يقوم المحاســـب بإعداد البيانات المالية وتوثيق المعاملات النقدية وبيانات الدخل. دور المحاسب له تسلسل هرمي للأقدمية ، حيث يكون مدير المحاسبة هو الأعلى في الرتب.

المدقق: يتمثل دور المدقق الأســاســي في تقييم المســتندات التي أعدتها بقية الفرق والتحقق من دقتها. يحددون جميع أوجه القصور والأخطاء للمساءلة.

محلل الميزانية: محلل الميزانية ماهر في إعداد ميزانية متوازنة والحفاظ عليها على مدار العام. إنهم يخططون للمسؤوليات المالية المستقبلية للشركة.

المراقب المالي: يشار إليه أيضًا باسم المراقب المالي ، حيث يشرفون على الأنشطة التي تؤديها الأدوار المالية الأخرى ، مثل التدقيق والمحاســـبة. يقوم المراقب المالي بمراجعة وإعداد التقارير المالية حول الامتثال الضريبي وإدارة المخاطر ، من بين المستندات المالية الأخرى.

المســؤول المالي: يســاعد المســؤول المالي في التخطيط والتحقق من مســتندات الأعمال للتأكد من اكتمالها. كما يقومون بإدارة التدفقات النقدية وإعداد الميزانيات وتقديم التقارير إلى الإدارة لأغراض الاستشارة والمساءلة.

موظف الرواتب: يقوم موظفو الرواتب بإعداد الوثائق المتعلقة برواتب الموظفين والضـــرائب والعمولات وأي مزايا أخرى للدفع في الوقت المناسب وبدقة.

محلل الخزانة: يقوم محلل الخزانة بتحليل حسابات المعاملات والاستثمار لتقييم النفقات وتقديم المشورة للإدارة حول أفضل السبل الممكنة لتقليل التكاليف.

يتحمل مديرو الحسابات مسؤولية مراقبة حساباتهم بشكل مستمر خلال العام لضمان لضبط النفقات برصـيد نقدي إيجابي. ويجب على مديري الحســابات أيضًــا تتبع الالتزامات التي تم التعهد بها مقابل الحسابات للتأكد من أن الرصيد غير الملتزم به كافٍ لتغطية المعاملات المعلقة ، بما في ذلك مشتريات وما إلى ذلك. ولا يمكن للحسابات العمل على أساس نقدي سلبي. يتم إنشاء الميزانية بناءً على مبلغ الإيرادات المتوقع ولكن إذا لم يتم جمع الإيرادات المتوقعة خلال العام، فيجب تعديل النفقات المخططة بما يتماشى مع الإيرادات الفعلية المتاحة.

ويتم خفض العجز في الدائرة المالية في البلديات من خلال الإجراءات التالية

1_إعداد الميزانية والالتزام بها : يجب أن تكون الميزانية تغطي جميع النفقات المتوقعة وتترك مجالًا لأية تكاليف غير متوقعة. يجب أن تكون المبزانبة واقعية ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من أنها لا تزال

منطقية بالنسبة للوضع المالي للبلدية. ويمكن وضع الميزانية من خلال النظر في كل فئة إنفاق وفهم عادات الإنفاق الخاصة بالبلدية.

2_الاحتفاظ بمسار مفصل لنفقات البلدية : عندما يتم تكبد أي نفقات ، يجب على موظف البلدية الاحتفاظ بالإيصالات وتقديمها. هذا يعني أنه عندما يتعلق الأمر بالإقرار الضريبي للبلدية ، يمكن احتساب جميع النفقات.

3_التخلص من عمليات الشراء غير الضرورية: :قد يكون من المغري الشراء بدافع. إذا رأيت شيئًا تشعر أنه سيكون مفيدًا لنشاطك التجاري ، فلا تشتريه على الفور. خذ الوقت الكافي للتفكير فيما إذا كنت حقًا بحاجة إلى الشيء – ستدرك قريبًا أنك لا تحتاج إليه في معظم الأوقات.

4_استخدم الميزانية الصفرية : تتمثل إحدى طرق التحكم الصارم في نفقات البلدية في استخدام الميزانية الصفرية. تقليديًا تعد البلديات ميزانيات بناءً على الميزانية السابقة. لكن الأشياء تتغير والميزانيات تميل إلى التغيير معها. تبدأ الميزانية الصفرية الميزانية لكل فترة جديدة من قاعدة صفرية. ثم تتم مراجعة ذلك مع الميزانيات السابقة والموازنة مع أي احتياجات إنفاق جارية

تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة: لكل مهمة أو عملية ، يجب أن يقرر مدير المشروع مؤشرات الأداء الرئيسية. مؤشرات الأداء الرئيسية هذه هي مقاييس محددة مسبقًا ينشئها الفريق قبل بدء المشروع ، ويشار إليها طوال المشروع للتحقق من التقدم.

5_توقع التضـخم : تتقلب تكلفة السـلع والخدمات اعتمادًا على عوامل السـوق. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة النفقات. تتطلب هذه التغييرات في الأسعار تعديلات على الميزانيات والإنفاق. فيما يتعلق بالتحكم في التكلفة ، يجب أن تأخذ هذه التغييرات في الاعتبار عند التحضير للمخاطر والفروق

6-إنشـــاء خطط الطوارئ : بغض النظر عن مدى جودة التخطيط للمشـــروع ، لا تزال هناك فرصـــة لحدوث شـــيء ما. تحتاج إلى توقع هذه المخاطر المالية ووضـــع اسـتراتيجيات للتكيف معها دون تكبد فروق غير مواتية. فكر في هذه الحالات الطارئة على أنها خطط احتياطية. كلما تخيلت ما هو غير متوقع ، كلما كنت أكثر استعدادًا لسيناريو أسوأ الحالات.

7_تتبع النفقات في الوقت الحقيقي : يعد تتبع النفقات وتوثيقها أحد الجوانب المهمة للتحكم في التكلفة. هذه هي الطريقة الوحيدة لاكتشاف الفروق وتصحيحها في المستقبل. عند تتبع النفقات في الوقت الفعلي ، يمكنك تحديد الفروق وإجراء التغييرات المناســبة. بهذه الطريقة ، حتى الفروق غير المواتية يمكن أن توضح كيفية تحكمك في التكاليف لبقية المشروع.

8_جمع البيانات على أساس منتظم : عندما يبدو أن المشروع يعمل بسـلاسـة ، قد يبدو جمع البيانات ذا أولوية منخفضة. ولكن عندما نسمح بحدوث ذلك ، تصبح البيانات منحرفة وأقل فائدة في المستقبل. بعد كل شـــيء ، يجب أن تكون مراقبة التكاليف حول تحديد الفروق المواتية بقدر ما ينبغي أن تكون غير مواتية.

9_توثيق كافة الاختلافات : يجب توثيق حتى أصغر الاختلافات. قد تبدو غير مهمة في ذلك الوقت ، ولكن من المحتمل أن تكون مفيدة في وقت لاحق. إذا احتاج الموظفون بالسـاعة إلى سـاعات قليلة من

العمل الإضـــافي لإكمال مهمة ، فهذه نفقات غير مباشـــرة غير متوقعة. يمكن أن تبدو الاختلافات الصغيرة مثل هذه مثل الحظ ، ولكن يمكن استخدامها لعمل ميزانيات أكثر دقة في المستقبل

الدراسات السابقة:

دراســة أجراها الرحاحلة في العام 2010، والتي ركزت على تحليل البيئة العاملة في الديوان ومدى التوافق بين هذه البيئة والمعايير الدولية، وتحديد أبرز العوامل المؤثرة على فعالية أدائه. لتحقيق ذلك، قام الباحث بجمع البيانات من خلال اسـتبانة، تم توزيعها على عينة من المدققين في ديوان المحاسـبة الأردني. أظهرت نتائج الدراسة أن أداء الديوان كان متوسطًا من حيث الكفاءة والفعالية، وأن العناصر الرئيسية المطلوبة لفعالية الأداء الرقابي غير متوفرة بدرجة عالية، بل بدرجة منخفضة.

دراسة أجراها الحايك في العام 2007، التي ركزت على تحديد العوامل التي تؤثر على رقابة ديوان المحاســبة في بيئة الرقابة المالية. تم تنفيذ الدراســة على المدققين في ديوان المحاســبة الأردني الذين يعملون على الرقابة على الدوائر والبلديات التي تستخدم الحاسب الآلي في العمل المحاسبي. أظهرت نتائج الدراســة أن الرقابة في بيئة الرقابة المالية تتأثر بالإدراك والمعرفة والتأهيل والتدريب ومواصــفات النظم وأساليب التدقيق وخطوات التدقيق.

دراسة أجراها الرحاحلة في العام 2006، التي ركزت على الدور الذي يلعبه قانون ديوان المحاسبة الأردني في الحفاظ على المال العام، وتسـليط الضـوء على مدى التوافق بين ما يقدمه القانون من بيئة تشـــريعية لعمل الديوان وآراء المشـــرفين على تنفيذ القانون. أظهرت نتائج الدراســـة أن قانون ديوان

المحاســـبة الأردني لا يتوافق مع المعايير الدولية وأن قوانين بعض الدول العربية الأخرى أكثر حداثة وتوافقًا مع المعايير الدولية.

في الدراســة التي أجراها أبو هداف في عام 2006، اســتكشــفت البحث تقييم وتحســين الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية في فلسطين. هذا تم عبر استعراض العناصر الأساسية للأداء الرقابي والعوامل التي تؤثر عليه، بما في ذلك ضــمان الاســتقلالية للديوان، تطبيق معايير الرقابة الدولية، تقديم التدريب والخبرة للمفتشين، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق أساليب الرقابة الحكومية. استخدمت الدراسة أســاليب إحصــائية وصــفية وتحليلية لتحليل البيانات واختبار الفرضــيات، بالإضــافة إلى اســتعراض الأدوات القانونية المتعلقة بديوان الرقابة المالية. ولكن الدراســة أظهرت نقاط ضــعف في تنفيذ الديوان لوظائفه الرقابية والاســتقلال المالي والإداري والوظيفي، وكذلك تقصــيره في تقديم التدريبات المطلوبة واستخدام التقنيات الحديثة.

في دراســة أجراها الخشــارمة في عام 1999، تم تقييم أداء ديوان المحاســبة الأردني من وجهة نظر الموظفين والوحدات التي تخضع لرقابته. الدراسة استندت إلى التحليل الوصفي وتحليل البيانات بواسطة الحاســوب. وعلى الرغم من الاتفاق بين آراء الموظفين والجهات الخاضــعة للرقابة على العديد من جوانب الأداء، فقد كشفت الدراسة عن ضعف في استخدام الديوان للأساليب والأنظمة الإدارية الحديثة والإجراءات الرقابية.

وأخيرًا، دراسة أجراها Aukkaradej و Phapruke في عام 2009، تم فيها استعراض تأثير استخدام الحاسوب في عملية التدقيق وأداء المدقق. تم استخدام نموذج لتقييم تأثير نظام المعلومات المحاسبية

(AIS)، مع الأخذ في الاعتبار الدورات التدريبية المهنية، المعرفة بتكنولوجيا المعلومات، والخبرة التقنية في التدقيق كعوامل تؤثر على تنفيذ التدقيق الفعال بمساعدة الكمبيوتر. أظهرت الدراسة تأثير فعال للتدقيق بمساعدة الكمبيوتر على جودة اتخاذ قرارات التدقيق وتقليص دورة التدقيق. ووجدت الدراسة أيضًا علاقات إيجابية بين التدريب المهني، المعرفة بتكنولوجيا المعلومات، والخبرة التقنية في التدقيق والتدقيق بمساعدة الكمبيوتر.

دراسة (AL-Fehaid & Higson, 2008) هدفت الدراسة إلى اختبار المشاكل التي يواجهها المدققون الخارجيون في السعودية في أثناء القيام بالتدقيق عبر أنظمة المحاسبة المحوسبة واختبار تأثير معايير المؤسسة السعودية للمحاسبين القانونيين وذلك من خلال إجراء مقابلات مع المدققين الخارجيين في المملكة العربية السعودية.وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً من الاهتمامات بحالة بيئة تكنولوجيا المعلومات لدى العميل بسبب البرامج الحاسوبية الخاطئة. والضعف في الضبط الداخلي. ولم تكن المشاكل كلها من جانب العميل وكانت هناك اهتمامات بالاستثمار المحدود في تدريب المدقق على أعمال تكنولوجيا المعلومات. وتقريباً فإن نصف المدققين الذين تم إجراء مقابلة معهم لم يسمعوا بمعيار التدقيق السعودي الذي يغطي التدقيق في بيئة حاسوبية (وقد واصلوا استخدام المعيار الخاص بالولايات المتحدة أو المعايير الدولية).

- دراسة (Welson, 2006) ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفوائد المتأتية من استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات المتطورة في عملية التدقيق والرقابة في المملكة المتحدة، واستخدمت المنهج التفسيري للكشف عن الفوائد ومدى تحقيق المكاسب من وراء استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة في عمليات التدقيق والرقابة. ولتحقيق هذه الدراسة قام ويلسون بدراسة خمس شركات تدقيق كبرى في مدينة

لندن حيث ركزت الدراسة على الكشف عن الأساليب والطرق التكنولوجية المستخدمة في عمليات الرقابة والتدقيق ومدى تحقيق الفائدة منها.وتوصلت الدراسة إلى كفاءة وفاعلية الأساليب التكنولوجية في تحسين كفاءة العمليات والتخلص من الطرق القديمة والروتينية، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام الأساليب التكنولوجية في التدقيق والرقابة.

- دراسة (Pumphrey & Trimmer 2005,) هدفت الدراسة إلى دراسة سياسات وإجراءات التدقيق المتبعة من قبل شركات التدقيق الصغيرة التي تدقق المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة، وذلك من خلال إتباع أسلوب المقابلات مع المدققين في تلك الشركات، حيث تم بناء الدراسة على أساس أن نظم المعلومات في الشركات الصغيرة قد تكون أكثر مصداقية وأنه يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر منها في المؤسسات كبيرة الحجم.وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التدقيق المشمولة في الدراسة لا يوجد لديها سياسات وإجراءات تدقيق خاصة بتدقيق نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة، أي أن حجم المؤسسة لا يؤثر على إجراءات تدقيق نظم المعلومات فيها.

النتائج:

بناءً على التحليل والمناقشة المفصَّلة في هذه الدراسة حول أثر العجز المالي في ارتفاع المديونية في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، تم الوصول إلى النتائج التالية:

- توضح النتائج أهمية ضبط العجز المالي كأداة استراتيجية تحدد خطط البلديات وتحدد أولويات الإنفاق وتوجهات التنمية. تعد عملية إعداد الميزانية السنوية حيوية لتحقيق أهداف البلدية وضمان تمويل النفقات المخططة.

- يمكن لرئيس البلدية والمدير المالي والمحاسب استخدام الميزانية لرصد وضبط النفقات الفعلية ومقارنتها بالخطط المعتمدة في بداية العام. يمكن تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال استخدام الميزانية بشكل فعال.
- يمكن للمجلس البلدي استخدام الميزانية لمتابعة استخدام الموارد بكفاءة لتحقيق أولويات التنمية التي تم وضعها مسبقًا. يشمل التحكم في إعداد الميزانية تقييد النفقات وتنفيذ الميزانيات المعتمدة وضمان دقة التقارير المالية وشرعية النفقات البلدية.

باختصار، توضح الدراسة أن ضبط العجز المالي وإدارة الموارد المالية السليمة تلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على استقرار المديونية في البلديات. من خلال التركيز على إدارة العجز المالي والمراقبة المالية الدقيقة، يمكن للبلديات تقليل مستويات المديونية وتحقيق التوازن المالي المستدام.

يجب على البلديات العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية وتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة. كما ينبغي للبحوث المستقبلية أن تنظر في تأثير عوامل أخرى قد تؤثر في العلاقة بين العجز المالي وارتفاع المديونية في البلديات وتقدم توصيات تساعد في تحسين الأداء المالي للبلديات والحد من المديونية.

التوصيات:

بناءً على النتائج المستنتجة من هذه الدراسة حول أثر العجز المالي في ارتفاع المديونية في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، يُقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- تحسين إدارة الموارد المالية: يجب على البلديات تعزيز إدارة الموارد المالية وضبط النفقات بشكل فعال. ينبغي وضع سياسات وإجراءات صارمة لمتابعة ورصد الإنفاق الفعلي ومقارنته بالميزانية المعتمدة، واتخاذ إجراءات لضبط النفقات الزائدة وتحقيق الكفاءة التشغيلية.
- تحقيق التوازن المالي: يجب على البلديات السعي لتحقيق التوازن المالي المستدام بين الإيرادات والنفقات. يتطلب ذلك تحسين جباية الإيرادات المحلية وتنويع مصادر التمويل، بالإضافة إلى تحديد أولويات الإنفاق بناءً على الاحتياجات الأساسية للبلدية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون البلديات شفافة في إفصاحها عن المعلومات المالية والميزانية وإجراءات الإنفاق. ينبغي تعزيز المساءلة المالية وتحقيق المراقبة الدقيقة لاستخدام الموارد المالية وضمان أن النفقات تتوافق مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للبلدية.
- تطوير القدرات والتدريب: يجب أن تستثمر البلديات في تطوير قدرات العاملين في المجال المالي وتوفير التدريب المستمر للموظفين المعنيين بإدارة الميزانية والمالية. يساعد التحسين المستمر للمعرفة والمهارات في تحقيق أفضل الممارسات وتعزيز الأداء المالي.
- توسيع قاعدة الإيرادات: يجب على البلديات السعي لتنويع مصادر الإيرادات الخاصة بها وتوسيع قاعدة الضرائب المحلية. يمكن أن يشمل ذلك استكشاف فرص جديدة لتوليد الإيرادات مثل الاستثمار في المشاريع التجارية أو السياحية.
- التعاون والشراكات: ينبغي على البلديات تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والدولية لتوفير الموارد المالية والمساعدة في تنفيذ المشاريع التنموية. يمكن أن تساهم الشراكات في تقديم المزيد من الفرص وتحسين الأداء المالي للبلدية.

- دراسات مستقبلية: يوصى بإجراء دراسات أخرى لفهم عوامل أخرى قد تؤثر في العلاقة بين العجز المالي وارتفاع المديونية في البلديات، مثل الاستقلال المالي، ونوعية الإنفاق، ومستوى التنمية الاقتصادية في المنطقة. يمكن أن تساهم هذه الدراسات في تحسين السياسات والإجراءات المالية للبلديات.

المراجع:

الصخري, محمد. (2018). المالية العامة وتحدياتها في البلديات الأردنية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية.

خليل, عبد الكريم. (2020). أثر العجز المالي في المديونية العامة، دراسة حالة: الجزائر. مجلة العلوم الإقتصادية.

العمري, سمير. (2022). العجز المالي وتأثيره على المديونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.

القضـــاة, زهير. (2017). المديونية وتأثيرها على الاســـتقرار المالي في البلديات الأردنية. مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية.

رحاحله، م. ي. (2006). دور قانون ديوان المحاســـبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية في ظل المتغيرات المعاصرة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(2)، 282-316.

رحـاحلـه، م. ي. (2010). تقييم الأداء الرقـابي لـديوان المحـاســـبـة الأردني. مجلـة المنـارة للبحوث والدراسات، 16(4)، 9-50.

أبو هداف، م. (2006). تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية: دراســـة تطبيقية على البلديات في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية- غزة.

Aukkaradej, C., & Phapruke, U. (2009). Effective Implementation Of Computerized Assisted Auditing Of CPAs in Thailand: How Does Influence Audit Performance. International Journal of Business Research, 9(5), 54-75.

Al-Fehaid, A., & Higson, A. (2008). Auditing in An IT Environment: Its Impact in Saudi Arabia. The ICFAI Journal of Audit Practice, 5(1), 7-24.